الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان
The National Society for Human Rights

حقوق الإنسان في الصحافة

الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان

الملف الصحفي ليوم/ الجمعة-السبت- الأحد

17-16-15 **جماد ثاني** 1440 / 22-23-24 **مارس** 2019

الفهرس

الموضوع	رقم الصفحة
الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان	2
هيئة حقوق الإنسان	5
أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية	7

رصد تمرير ممنوعات بمنشآت صحية

المصدر: جريدة مكة الاحد 17 رجب 1440هـ - 24 مارس 2019م
https://makkahnewspaper.com/article/1099450

سحر أبوشاهين - الدمام

كشفت زيارات ميدانية للجمعية الوطنية لحقوق الإنسان إلى ثلاث منشآت صحية، من بينها مستشفى الصحة النفسية بالجوف، عن سلبيات تؤثر على صحة المرضى والمراجعين، تصدرها نقص الكوادر الطبية لأقسام الإسعاف والعناية المركزة، فضلا عن ضعف التفتيش ما يؤدي لدخول بعض الممنوعات للمرضى، إضافة إلى عدم توفر بعض الأدوية والتطعيمات. وتضمنت الزيارة رصدا للملاحظات الإيجابية إضافة للسلبية منها، وتوصيات واقتراحات لمعالجة تلك المشكلات، وذلك بحسب أحدث تقرير للجمعية الوطنية لحقوق الإنسان للعام 2017.

مستشفى الصحة النفسية بالجوف

السلبيات

- عدم وجود الموظف الخاص بالعمل في قسم الرجال
- عدم اهتمام إدارة المستشفى بالنظافة وتهيئة الأماكن الخاصة بالترفيه والترويح عن المرضى
- عدم وجود تعاون بين المستشفى والشرطة في موضوع استلام المريض في حال رفض أسرته استلامه
- تدني مستوى تفتيش الزوار مما قد يؤدي لإدخال ممنوعات للمرضى (بحسب إفادة إدارة المستشفى) وعدم وجود تعاون مع الشرطة بهذا الخصوص
- أغلب الشكاوى التي يحويها صندوق الاقتراحات هي عدم توفر العلاج المناسب
- عدم التأكد من تناول المريض للعلاج
- النظافة بالفناء سيئة
- عدم تعاون إدارة المستشفى لإعطاء المعلومات الخاصة بالكادر الطبي لفرع الجمعية، ليمكنهم مناقشة الصحة لتحسين الأداء ومعرفة النقص في الكوادر الصحية والفنية
- ضرورة الربط الآلي مع باقي المستشفيات لتسهيل الخدمات الطبية للمريض بدل تنقله بين المستشفيات
- ضرورة وجود جهاز فحص للمريض بالمستشفى بدل تحويلهم للمستشفيات الأخرى

الإيجابيات

- المبنى جديد يتسع لمائة سرير، وتوجد به أقسام المختبر، العيادات، الأشعة، المطبخ، خدمات عامة وعلاج طبيعي
- وجود صندوق للشكاوى والمقترحات
- وجود صالات للترفيه والرياضة والألعاب والعلاج بالعمل وفناء متعدد الأغراض
- وجود غرف للعزل
- أرشيف يضم ملفات 9 آلاف مريض ومراجع
- عيادات خارجية للنساء

مركز الصحة الأولية بالنقل
السلبيات

- عدم وجود أطباء في تخصص الأطفال أو تخصص النساء والولادة
- عدم وجود أطباء في تخصصات العظام، الباطنية، الأنف والأذن والحنجرة
- عدم وجود طبيب أسنان بالمركز
- الحاجة لإنشاء مركز صحي حكومي لضيق المكان الحالي
- عدم توفر لقاح الكبد الوبائي

الإيجابيات

- المبنى مستأجر منذ عام 1436
- النظافة والصيانة جيدة
- تعاون مع مستوصف اللقائط للاستعانة بطبيب أسنان
- متابعة تطعيمات الأطفال والإنفلونزا الموسمية
- تنفيذ زيارات للمدارس والمشاركة بالمعارض الوطنية بعيادة متنقلة لفحص السكر التراكمي والضغط والإسعافات الأولية
- وجود جهاز مرتبط بغرفة الطوارئ وفي سيارة الإسعاف.

مستشفى طريف
السلبيات

- عدم كفاية الكادر الطبي إذ يوجد طبيب مقيم واحد لتغطية العمل بقسم العناية المركزة و 4 أطباء بقسم الإسعاف
- الحاجة لتحديث الأجهزة القديمة بالمستشفى بناء على عمرها الافتراضي

الإيجابيات

- المبنى حكومي وحالته ممتازة ويتسع لـ 200 سرير
- العيادات متكاملة ويوجد مبنى حديث يتسع لـ 64 غرفة
- توجد وحدات أشعة وغسيل كلى ومختبر وصيدليات داخلية وخارجية
- يوجد مركز للنظافة والصيانة.

»عمل المدينة" يستقبل هيئة حقوق الإنسان

المصدر: جريدة المدينة الجمعة 15 رجب 1440هـ - 22 مارس 2019م
https://www.al-madina.com/article/621728

أحمد السالم - المدينة المنورة

استقبل مدير فرع وزارة العمل والتنمية الاجتماعية بمنطقة المدينة ، المهندس عبدالله الصاعدي، بمكتبه مدير فرع هيئة حقوق الإنسان بالمنطقة عبدالله البلوي برفقته بعض من منسوبي الهيئة، وقدّم البلوي موجزًا عن دور الهيئة في حماية الحقوق الاجتماعية وفي زيارة الدور الإيوائية، كما تم مناقشة أهم ملفات الرعاية الاجتماعية.

أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية

العمري مساعداً للمدير العام للخدمات المساندة

"تعليم الرياض" تطلق برنامج الخدمة المتكاملة لذوي الإعاقة

المصدر: جريدة الحياة الاحد 17 رجب 1440هـ - 24 مارس 2019م
http://www.alhayat.com/article/4625214

الرياض – سعد الغشام إمنذ 8ساعات في 23 مارس 2019 -اخر تحديث في 23مارس 2019 / 18:44
اطلقت الإدارة العامة للتعليم في منطقة الرياض اليوم)السبت)، البرنامج التوعوي المنوع "لنرتقي بخدمة تكاملية لذوي الإعاقة" في مركز الملك سلمان الاجتماعي.
وقالت مديرة إدارة التربية الخاصة في "تعليم الرياض" ابتسام الأحمد، إن المدرسة إحدى المنصات الرئيسة التي من المفترض أن تلبي احتياجات الطالبات بكفاءة من خلال منسوبيها، فالوكيلة من أهم الوظائف الحيوية بعد القائدة داخل هذه المنظومة، فهي المسؤولة التنفيذية وبعدها تتدرج مهام المنسوبات كلن ومهامه."
وبينت الأحمد، أن المدرسة هي المجال الميداني الذي تنتصر فيه كل السياسات التعليمية بأهدافها، بما فيها خدمة ذوي الاحتياجات الخاصة، لذا توجب تفهم طبيعة العمل والمهام الوظيفية تجاه تلك الفئة.
واستعرضت المسؤولات من خلال البرنامج، أوراق عمل عن التعامل مع ذوى الاحتياجات الخاصة بين الواقع والمأمول، قالت فيها المشرفة التربوية ماجدة العصلاني، إن هذه الفئة ليست بحاجة إلى التعاطف بسماع الكلمات العذبة والرقيقة الحانية فقط، وإنما القيام بأعمال تساهم في توليد الرضا والأفكار الايجابية لديهم، مثل التجاوب معهم والتفاعل، وهم يسردون ذكرياتهم والمواقف والأحداث التي تمر بهم، والاستماع إلى آرائهم وأفكارهم ومقترحاتهم ورؤاهم المستقبلية ومناقشتهم فيها، إضافة إلى الاهتمام في مشاعرهم وأحاسيسهم، ومحاولة معرفة ما الذي يفرحهم، وما الذي يحزنهم، وما الذي يجعلهم ينفعلون، إضافة إلى مشاركتهم المشاعر والتعاطف معهم، من خلال إظهار الفرحة لفرحهم، والحزن لحزنهم، والذي سيشجعهم على الإفضاء بمشاعرهم، ما يحسن ممارساتنا التربوية معهم.
فيما استعرضت الدكتورة البندري العماني، آلية العمل الإداري، مؤكدة دور التخطيط والتنظيم للعمل الإداري في إحداث الاستجابة للمتغيرات التي تحدث في محيط المؤسسة والفرد الذي يعمل بها من دون أن يكون هناك تأثير شخصي على أحدهم. وتناولت أهمية التشخيص والعمل بالدليل التنظيمي للتربية الخاصة، ومتابعة الطالبة سنة كاملة، ففي بداية السنة يتم التأكد بالمطابقة لما في السجل، إضافة إلى خطة كامل الفريق طوال العام.
واستعرضت العماني من خلال الورقة عدد من نماذج العمل والاستمارات، مبينة اهميه التيسير على الأهالي والشعور بهم.
وفي موضوع آخر، أصدر المدير العام لـ"تعليم الرياض" حمد الوهيبي، قراراً بتكليف الدكتور حمدان العمري مساعداً للمدير العام للخدمات المساندة، لتسيير مهام وأعمال الخدمات المساندة، إضافة إلى عمله مساعداً للشؤون المدرسية.
والعمري حصل على شهادة الدكتورة من كلية العلوم في جامعة الملك سعود، تخصص نباتات حيوانية، بتقدير "امتياز" مع مرتبة الشرف الأولى، وهو أحد الكوادر المؤهلة في مجال العمل التعليمي، وأمضى أثر من 30 عاماً في إدارة شؤون المعلمين في "تعليم الرياض."

العدل: خمسة ملايين عملية لـ "مليوني" زائر لبوابة "ناجز" في أربعة أشهر

المصدر: جريدة الرياض الاحد 17 رجب 1440هـ - 24 مارس 2019م
http://www.alriyadh.com/1745400

لمست وزارة العدل آثار إطلاقها لبوابة خدماتها الإلكترونية «ناجز»، معلنة أن إجمالي العمليات تجاوز الـ 5 ملايين عملية للمستفيدين خلال أقل من 4أشهر.

وكشفت الأرقام الصادرة عن الوزارة أن الخدمات في البوابة تزيد شهراً بعد آخر، إذ كانت عند إطلاقها 35 خدمة، إلا أنها بلغت اليوم نحو 90 خدمة محققة ارتفاعاً قدره 100 % في مدة وجيزة.

وأشارت الوزارة إلى أن عدد المسجلين في البوابة ارتفع بنسبة تقارب 1200 %، إذ بلغوا أكثر من 350 ألف مسجل بعد أن كانوا لا يتجاوزون 30 ألف مستفيد مسجل في بداية الإطلاق، موضحة أن إجمالي الزيارات للبوابة منذ الإطلاق تجاوز الـ2 مليون زيارة، بمعدل يومي يقترب من الـ17 ألف زيارة.

وقالت الوزارة: إن الخدمات الأكثر استخدامًا تمثلت في خدمة التحقق من الوكالات وبلغ عدد المستفيدين منها نحو 800 ألف مستفيد، بالإضافة لخدمات الاستعلام عن طلبات التنفيذ وتقديم صحائف الدعوى وغيرها.

وأوضحت الوزارة أن خدمة تقديم طلب التنفيذ تعد من الخدمات الأكثر استخداماً بعد أن بلغ إجمالي العمليات من هذا النوع نحو 300 ألف عملية، وإصدار وكالة إلكترونية للوكالات التي لا تتطلب الحضور إلى كتابات العدل بلغت نحو 120 ألف عملية، بالإضافة إلى تسجيل الوكالات للحالات التي يكون حضور المستفيد إلى كتابة العدل فيها ضرورياً وبلغت قرابة الـ130 ألف عملية، وكذلك خدمة فسخ الوكالات التي استفاد منها أكثر من 300 ألف مستفيد.

كما تقوم الوزارة دوريًا بإطلاق حزمة من الخدمات التي تستهدف المستفيدين بمختلف شرائحهم مثل خدمات رخص المحامين التي أطلقت مؤخرًا، والخدمات الإلكترونية لتحديث وإفراغ الصكوك العقارية، وخدمة رفع مذكرة الدفاع الأولى للقضايا التجارية.

وبينت الوزارة أنها تستهدف رفع الخدمات الإلكترونية بشكل مستمر، سعياً منها للتيسير على المستفيدين وإتاحة الخدمات بكل يسر وسهولة، وحفظ وقت المستفيدين وجهدهم، بالإضافة إلى تحقيق العدالة وسرعة الإنجاز.

الشورى يحسم حق الأم الحاضنة في أجرة المسكن المطالبة بشغل 8 آلاف وظيفة شاغرة بـ"العدل«

المصدر: جريدة المدينة الاحد 17 رجب 1440هـ -24 مارس 2019م
https://www.al-madina.com/article/621735

جابر المالكي ـ الرياض

يحسم مجلس الشورى يوم الثلاثاء المقبل موقفه من توصية تطالب وزارة العدل بأن تعطي المُشرع قدرًا أوسع لموضوع حق الأم الحاضنة في أجرة المسكن.

وأوضحت مصادر «المدينة» أن التوصية تقدمت بها عضوتان في المجلس، وتضمَّنت مبررات منها أن هناك اختلافًا فقهيًا في وجوب أجرة المسكن للأم الحاضنة، حيث ذهب بعض الفقهاء إلى إلزام الأب بأجرة مسكن ولده لأنه لا بد له من سكن، في حين رأى البعض الآخر أنه طالما في حضانة أمه فيكتفي بسكنها، إضافة إلى تدني قيمة النفقة المقدرة بـ500 ريال للطفل رغم ارتفاع أجرة السكن والمعيشة.

ومن المبررات التي أوردتها التوصية أن يكون للمسكن الشرعي دعوى مستقلة عن دعوى حق النفقة، لاستقرار الأسرة، كما أن كثيرًا من المطلقات تظل في بيت أهلها سنوات برفقة أولادها، وغالبًا ما يكون ذلك على حساب راحة أهلها حال وافقوا على استقبالها برفقتهم، بسبب أن النفقة لا تكفيها لاستئجار بيت لها مع أولادها، وبسبب أن أسلوب المعيشة للأسر السعودية تغير عن السابق ويستدعي استقلال المرأة مع أولادها، كما أن الأب قد يكون مشغولًا مع زوجة أخرى ولا يسأل عنهم. ومن المتوقع ان يحتكم المجلس إلى التصويت لتحديد موقفه.

تعيين الخريجين على 2450 وظيفة قضائية شاغرة

وأكدت المصادر أن لجنة الشؤون الإسلامية والقضائية في المجلس ستقدم 6 توصيات على التقرير السنوي لوزارة العدل، وطالبت اللجنة بمعالجة أسباب عدم التعيين على الوظائف القضائية الشاغرة التي تجاوزت 2450 وظيفة، وهي أكثر من الوظائف المشغولة بالقضاة واعتبرت اللجنة أن هذا العدد قليل جدًا، لافتةً إلى توافر أعداد كبيرة من خريجي كليات الشريعة من مختلف مناطق المملكة يمكن الاختيار منهم للوظائف القضائية، وطالبت اللجنة الوزارة بتضمين تقريرها السنوي المقبل عدد القضاة المعينين خلال عام التقرير، ومعالجة عوائق البدء في القضاء العمالي ومحاكم الاستئناف.

وطالبت إحدى التوصيات وزارة العدل بكشف بيان أعداد القضاة العاملين خارج المحاكم، وإدارة التفتيش القضائي، والعمل الذي يباشرونه، بعد أن ظهر للجنة استقطاب الوزارة مؤقتًا عددًا محدودًا من القضاة ممن يحملون الشهادات العليا والكوادر المميزة، للمشاركة في الدراسات والمبادرات القضائية في الوزارة، لكنها لم تضمِّن تقريرها عدد القضاة العاملين فيها وما نوع العمل الذي يباشرونه.

زيادة الوظائف النسائية في المحاكم وكتابات العدل

ونبهت اللجنة أن الأصل يكون بعمل القضاة بالأعمال القضائية في المحاكم والتفتيش القضائي، وأن يكون ندب أحد منهم خارج ذلك في أضيق نطاق وللحاجة الملحة، لاسيما مع قلة عدد القضاة العاملين، ودعت التوصيات الوزارة إلى نشر مجموعات الأحكام القضائية تباعًا وعدم التأخر في ذلك، والتنسيق مع الجهات المختصة لعقد دورات تثقيفية للمقبلين على الزواج من الذكور والإناث، لمواجهة ارتفاع نسبة الطلاق في المجتمع في السنوات الأخيرة وبالتالي أهمية التوعية بأحكام النكاح والفرقة الزوجية والنفقة والحضانة وغير ذلك، وطالبت اللجنة «بزيادة عدد الوظائف الإدارية التي تخصصها لتعيين النساء في المحاكم وكتابات العدل بما يتناسب وحاجاتها واختلاف اختصاصاتها، ونبهت للمسارعة بشغل الوظائف الشاغرة لدى الوزارة التي تجاوزت ثمانية آلاف وظيفة.

ولاحظت اللجنة أن الوزارة متأخرة جدًا في تطبيق نظام التسجيل العيني للعقار وما أشارت إليه من خطة منتجها ضعيف ولا يتناسب وأهمية هذا النظام، ولم يتبيَّن للجنة أنها حددت في خطتها برنامجًا زمنيًا يمكن قياس مخرجاته من خلال

مؤشرات واضحة، وطالبت اللجنة العدل بإعادة النظر في خطتها لتطبيق نظام السجل العيني للعقار، وتضمينها مددًا للتنفيذ يمكن من خلالها قياس نسبة ما تم إنجازه من تطبيق النظام في المدينتين المقدستين وبقية المناطق.

منع فصل المعلمين إلا بصدور أحكام قضائية ضدهم

المصدر: جريدة المدينة الاحد 17 رجب 1440هـ - 24 مارس 2019م
https://www.al-madina.com/article/621725

حاتم العميري - مكة المكرمة

وافق مجلس الوزراء على سحب قرار فصل المعلمين، ما لم يصدر ضدهم أحكام تستوجب ذلك.. وأوضح القرار أنه من فصل من عمله بسبب انقطاعه عنه وثبت أنه كان موقوفًا لدى الجهات الأمنية وأطلق سراحه ولم يصدر في حقه حكم يستوجب إنهاء عمله، فيسحب قرار فصله، ويعالج وضعه وفقا لأحكام كف اليد في نظام الخدمة المدنية ولوائحه التنفيذية، وذلك دون إخلال بما قضى به قرار مجلس الخدمة المدنية.

ويأتي القرار بناء على خطاب وزارة التعليم بشأن دراسة موضوع المعلمين، الذين يكونون أطرافًا في بعض القضايا الفكرية والأمنية وقضايا المخدرات وبعد الاطلاع على نظام تأديب الموظفين ومذكرته التفسيرية وقرار مجلس الخدمة المدنية .

- **معالجة وضع من فصل دون صدور حكم ضده**
- **المعالجة تتم وفق أحكام كف اليد بالخدمة المدنية**
- **القرار جاء بعد الاطلاع على نظام تأديب الموظفين**

العدل: محاكمات عن بعد.. وتوثيق الجلسات صوتا وصورة

المدينة تنشر تفاصيل المشروع العدلي الجديد

المصدر: جريدة المدينة الاحد 17 رجب 1440هـ - 24 مارس 2019م
https://www.al-madina.com/article/621725

سعيدالزهراني - الطائف

شرعت وزارة العدل في تنفيذ أحد المشروعات العدلية من خلال استخدام التقنية الحديثة، في إطار مبادرات التحول الوطني.. ويعتبر المشروع الجديد »رقمنة الجلسات«.. (القضاء المتكامل، التوثيق المتكامل، استغلال البنية التحتية المعلوماتية) من أهم المشروعات، وطرحت الوزارة المشروع في منافسة عامة بين بيوت الخبرة والمؤسسات والشركات المتخصصة، ويستهدف مشروع «رقمنة الجلسات» إدارة وتشغيل وتخزين الجلسات القضائية داخل قاعة المحاكمة

وتفعيل جلسات المحاكمة عن بعد لجميع المستفيدين مثل السجناء أو الداعمين للقضية مثل المترجمين وغيرهم، كما يهدف المشروع إلى تحقيق عدد من الأهداف الإستراتيجية للوزارة بشكل خاص، والمملكة بشكل عام، حيث إن المنفعة المتحققة من رقمنه الجلسات ستوفر أحد أهم الممكنات الأساسية لتحقيق النمو المرجو للخدمات التي تقدمها وزارة العدل وتحقيق مبدأ العدالة الناجزة والشفافية.

أبرز أهداف المشروع

عدالة ناجزة للارتقاء بجودة الخدمات العدلية.

التحول من ثقافة الإجراءات إلى تحسين تجربة المستفيدين.

تحقيق أعلى معايير الأداء لتحقيق مستهدفات المؤشرات.

تحقيق أعلى نسبة إنجاز في حلول العمليات.

تحقيق أعلى نسبة رضا للمستفيدين.

الاستفادة من التقنية المعلوماتية في أتمتة خدمات الوزارة.

تقليل التكاليف التشغيلية على الجهات المستفيدة من خدمات الوزارة.

التكامل في الربط الإلكتروني بين عدة أنظمة لضمان سهولة الوصول للمعلومة.

نطاق عمل المشروع

يتكون نطاق عمل المشروع من نطاق رئيس لإدارة وتشغيل وتخزين الجلسات القضائية داخل قاعة المحاكمة أو جلسات المحاكمة عن بعد لجميع المستفيدين مثل السجناء أو الداعمين للقضية مثل المترجمين.

البنية التقنية الموحدة.

خوادم الأرشفة والتوثيق والتخزين والتسجيل.

أنظمة حماية عالية.

دوائر اتصال رئيسة لربط المواقع مع مركز البيانات الرئيس.

نظام جدولة مواعيد.

نظام تحويل الكلام إلى نصوص.

ربط مركز المعلومات الرئيس بجميع الدوائر المتصلة بنقاط الاتصال المرئي والصوتي بالمحاكم والسجون ومركز الترجمة.

ربط جميع الأنظمة مع أنظمة الوزارة.

ربط نظام التحقق من البصمة مع مركز المعلومات الوطني (NIC) ويقبل التوقيع الرقمي.

البنية التقنية الموحدة

يتم تجهيز بنية تقنية موحدة بموقع الوزارة ويتميز بأحدث الأنظمة والتقنيات العالمية المعروفة والمتوافقة مع البنية التقنية الحالية بالوزارة وتدعم اللغة العربية والإنجليزية، ويجب ضمان فعالية وكفاءة الأنظمة بالرخص والضمانات اللازمة وتوفرها للعمل على مدار الساعة ووجود خطة بديلة في حال تعطل النظام لأي سبب كان.

توثيق الجلسات

قاعات المحاكم مصممة بأحجام مختلفة حسب نوع المحكمة والخدمات المقدمة بها الى كبيرة ومتوسطة وقياسية.

تجهيز القاعات بأجهزة وأنظمة تقوم بتوثيق الجلسات بالصوت والصورة وتخزينها حتى يتم الرجوع لها بكل سهولة ومتابعة الطلبات المتعلقة بتلك الجلسات.

توفير وتركيب دائرة ربط واتصال مستقلة وتعمل على مدار الساعة مع وجود خطة اتصال بديلة في حال الانقطاع المفاجئ.

نظام اتصال مرئي سلكي ولاسلكي يدعم بروتوكولات الإنترنت للتوثيق وتخزين الجلسات.

نظام اتصال صوتي عالي الجودة وعازل للصوت.

شاشات لعرض أطراف القضية المتواجدين بالقاعة أو المتصلين بالقاعة من خلال نظام الاتصال عن بعد.

أجهزة التحقق من البصمة متوافق مع موصفات مركز المعلومات الوطني(NIC) ، ويقبل التوقيع الرقمي.

مركز الترجمة الموحد

يتم الربط الكامل مع مركز الترجمة الموحد للقيام بعمل الترجمة بين القاضي وأطراف القضية باستخدام أحدث التقنيات المرئية والصوتية عن طريق تواجد المترجمين في المركز أو من خلال مواقع أخرى يتم تحديدها لاحقا من قبل الوزارة، وإمكانية عمل الترجمة عن بعد من خلال الأجهزة الداعمة المختلفة.

توفير وتركيب دائرة ربط واتصال مستقلة وتعمل على مدار الساعة مع وجود خطة اتصال بديلة في حال الانقطاع المفاجئ.

قناة اتصال مرئية سلكي ولاسلكي يدعم بروتوكولات الإنترنت.
قناة اتصال صوتية عالية الجودة وعازل للصوت تقوم بلقط الصوت يدويًا وآليًا.
شاشات لعرض القاضي وأطراف القضية أمام المترجم من خلال نظام الاتصال عن بعد.
جهاز التحقق من البصمة متوافق مع موصفات مركز المعلومات الوطني(NIC) ، ويقبل التوقيع الرقمي.
مشروع القضاء المتكامل، التوثيق المتكامل، استغلال البنية التحتية المعلوماتية
شرعت الوزارة أيضا في تنفيذ مشروع «القضاء المتكامل، التوثيق المتكامل، استغلال البنية التحتية المعلوماتية» ويهدف المشروع إلى تطوير وتصميم منظومة الخدمات الإلكترونية لمبادرات التحول الوطني، لتحقيق مستهدفات التحول الوطني ورفع مؤشر الخدمات المقدمة إلكترونيًا إلى نسبة 80% وهو أحد مستهدفات التحول الوطني للوزارة، حيث تحتاج الوزارة إلى تطوير خدماتها الإلكترونية لتكون البوابة الإلكترونية هي بوابة الخدمات الإلكترونية الموحدة لجميع الخدمات العدلية الموجهة للمواطن والمقيم والمؤسسات والشركات وغيرهم والتي تمكنهم من استعراض علاقتهم مع الوزارة من خلال الاطلاع على جميع المعاملات النشطة والتاريخية التي أجريت عن طريق أحد المرافق العدلية وكذلك إتمام الخدمات العدلية الإجرائية والتكاملية بشكل إلكتروني، كما تحوي العديد من الخدمات الإلكترونية التفاعلية والتكاملية بأكثر من 165 خدمة، مع أهمية استيفائها لمتطلبات التحول الرقمي من خلال بناء بنية تقنية متكاملة ومستقرة وبمعمارية مؤسسية وبياناتية حديثة.. تجدر الإشارة إلى أن وزارة العدل استطاعت تحقيق العديد من الإنجازات في الخدمات الإلكترونية.
المحاكمة عن بعد
يتم تصميم قاعة محاكمات داخل السجون متكاملة التجهيزات (عالية الخصوصية، عازلة للصوت، وشاملة للتجهيزات المعمارية والتقنية) حسب مواصفات الوزارة والإدارة العامة للسجون.
تهيئة وتجهيز غرف محاكمة متكاملة داخل السجون (يشمل الأعمال المعمارية والتجهيزات الأزمة.(
توفير وتركيب دائرة ربط واتصال مستقلة وتعمل على مدار الساعة مع وجود خطة اتصال بديلة في حال الانقطاع المفاجئ.
قناة اتصال مرئية سلكية ولاسلكية تدعم بروتوكولات الإنترنت.
قناة اتصال صوتية عالية الجودة وعازل للصوت تقوم بلقط الصوت يدويًا وآليًا.
شاشات لعرض القاضي أمام السجين من خلال نظام الاتصال عن بعد.
جهاز التحقق من البصمة متوافق مع موصفات مركز المعلومات الوطني(NIC) ، ويقبل التوقيع الرقمي.

«الشورى» يطالب بنقل محطات تحلية المياه لخارج النطاق العمراني

المصدر: جريدة المدينة الاحد 17 رجب 1440هـ - 24 مارس 2019م
https://www.al-madina.com/article/621462

جابر المالكي - الرياض
يناقش مجلس الشورى الأسبوع المقبل تقرير لجنة المياه والزراعة والبيئة التي طالبت في أبرز توصياتها التي تقدمت بها إلى المجلس المؤسسة العامة لتحلية المياه المالحة بإنشاء محطاتها الجديدة خارج النطاقات العمرانية المعتمدة للمدن، ونقل المحطات الحالية التي تسبب ضررًا على السكان، والنواحي الاقتصادية والسياحية والبيئية.
ويصوت المجلس على توصية للجنة التعليم والبحث العلمي بشأن ملحوظات الأعضاء وآرائهم التي أبدوها تجاه مشروع

اللائحة التنظيمية لجائزة خادم الحرمين الشريفين لتكريم المخترعين والموهوبين، التي تطالب بالموافقة على مشروع اللائحة.

ويتكون مشروع اللائحة من 20 مادة، وتهدف إلى تشجيع وتقدير المخترعين والموهوبين المتميزين في المجالات العلمية والتقنية والابتكارية، وتنمية روح الإبداع والابتكار والاختراع وتحفيز المواهب والقدرات.

الاثنين.. إضافة مادة جديدة على نظام حماية الطفل

- التصويت على توصية للجنة التعليم والبحث العلمي بشأن ملحوظات الأعضاء وآرائهم التي أبدوها تجاه مشروع اللائحة التنظيمية لجائزة خادم الحرمين الشريفين لتكريم المخترعين والموهوبين، التي تطالب بالموافقة على مشروع اللائحة.
- يتكون مشروع اللائحة من عشرين مادة، وتهدف إلى تشجيع وتقدير المخترعين والموهوبين المتميزين في المجالات العلمية والتقنية والابتكارية، وتنمية روح الإبداع والابتكار والاختراع وتحفيز المواهب والقدرات.
- يصوت المجلس على عدد من توصيات لجنة الشؤون الاجتماعية والأسرة والشباب بشأن ملحوظات الأعضاء وآرائهم التي أبدوها تجاه التقرير السنوي للهيئة العامة للرياضة للعام المالي 1438 / 1439هـ في جلسة سابقة، ومن أبرزها مطالبة الهيئة العامة للرياضة بإلزام الأندية الرياضية بإجراء فحوصات ما قبل الموسم الرياضي لجميع اللاعبين الرياضيين في الأندية والألعاب كافة وجعلها كأحد الشروط للمشاركات الرياضية، والإسراع في استكمال إنشاء وتحديث وتطوير المنشآت الشبابية والرياضية، لتشمل جميع مناطق المملكة على نحو يحقق أهداف رؤية المملكة 2030.
- تقرير لجنة المياه والزراعة والبيئة، بشأن التقرير السنوي للمؤسسة العامة لتحلية المياه المالحة للعام المالي 1438 / 1439هـ.
- وتطالب اللجنة في أبرز توصياتها التي تقدمت بها إلى المجلس المؤسسة العامة لتحلية المياه المالحة بإنشاء محطاتها الجديدة خارج النطاقات العمرانية المعتمدة للمدن، ونقل المحطات الحالية التي تسبب ضررًا على السكان، والنواحي الاقتصادية والسياحية والبيئية.
- تقرير لجنة الشؤون الاجتماعية والأسرة والشباب، بشأن مقترح إضافة مادة جديدة على نظام حماية الطفل، وتعديل المادة (الرابعة والعشرين (من ذات النظام المقدم من أعضاء المجلس الدكتورة نورة المساعد، والدكتورة موضي الخلف، والدكتور فيصل آل فاضل، استنادًا للمادة (23) من نظام المجلس.

الثلاثاء.. زيادة عدد وظائف النساء في المحاكم

- يصوت المجلس على عدد من توصيات لجنة الشؤون الإسلامية والقضائية بشأن ملحوظات الأعضاء وآرائهم التي أبدوها تجاه التقرير السنوي لوزارة العدل للعام المالي 1438 / 1439هـ، وذلك بعد أن يطلع على وجهة نظر اللجنة بشأن التقرير.
- من أبرز تلك التوصيات مطالبة وزارة العدل بنشر مجموعات الأحكام القضائية تباعًا وعدم التأخر في ذلك، والتنسيق مع الجهات المختصة لعقد دورات تثقيفية للمقبلين على الزواج من الذكور والإناث، وزيادة عدد الوظائف الإدارية التي تخصصها لتعيين النساء في المحاكم وكتابات العدل بما يتناسب مع حاجاتها واختلاف اختصاصاتها.
- تقرير لجنة الاقتصاد والطاقة بشأن تعديل بعض مواد نظام المقيمين المعتمدين.
- تقرير لجنة الحج والإسكان والخدمات، بشأن التقرير السنوي للهيئة الملكية للجبيل وينبع للعام المالي 1438 / 1439هـ.
- وتطالب اللجنة في أبرز توصيتها التي تقدمت بها إلى المجلس الهيئة الملكية للجبيل وينبع بالعمل على تحسين التجهيزات الأساسية للمرافق المتقادمة، والمحافظة عليها، بتحويل عقود التشغيل والصيانة إلى عقود أداء.
- تقرير اللجنة المالية بشأن مشروع نظام المنافسات والمشتريات الحكومية، وتقرير لجنة الإدارة والموارد البشرية، بشأن مقترح مشروع نظام الحوكمة في القطاع العام.

الأربعاء.. نظام لـ «الامتياز التجاري» من 26 مادة

- يصوت مجلس الشورى على توصية للجنة الشؤون الاجتماعية والأسرة والشباب تطالب بالموافقة على مشروع اللائحة التنظيمية لدور الأحداث، وذلك بعد أن يستمع المجلس إلى وجهة نظر اللجنة بشأن مشروع اللائحة.
- يصوت المجلس بعد ذلك على توصية للجنة الاقتصاد والطاقة تطالب بالموافقة على نظام الامتياز التجاري، وذلك بعد أن يطلع على وجهة نظر اللجنة تجاه مشروع النظام.
- يتكون مشروع النظام من ست وعشرين مادة ويهدف إلى تشجيع أنشطة الامتياز التجاري في المملكة، من خلال وضع إطار نظامي ينظم العلاقة بين صاحب الامتياز ومانح الامتياز.

- الاطلاع المجلس خلال هذه الجلسة على وجهة لجنة المياه والزراعة والبيئة بشأن ملحوظات الأعضاء وآرائهم التي أبدوها تجاه التقرير السنوي للهيئة العامة للأرصاد وحماية البيئة للعام المالي.
- تقرير لجنة الثقافة والإعلام والسياحة والآثار بشأن التقرير السنوي لمكتبة الملك فهد الوطنية للعام المالي 1438 / 1439هـ.
- تقرير اللجنة الخاصة بشأن مقترح تعديل عدد من مواد نظام القضاء الصادر بالمرسوم الملكي رقم م/78 وتاريخ 19 /9 /1428هـ، المقدم من عضو المجلس السابق معالي الدكتور حسام العنقري استنادًا للمادة (23) من نظام المجلس.

"هدف" : الصندوق يتحمل نسبة من أجور السعوديين والسعوديات لمدة 36 شهرا

المصدر: جريدة الاقتصادية الاحد 17 رجب 1440هـ - 24 مارس 2019م
http://www.aleqt.com/2019/03/21/article_1564986.html

الرياض : واس

أكد صندوق تنمية الموارد البشرية "هدف" تحمله نسبة من أجور السعوديين والسعوديات العاملين لدى منشآت القطاع الخاص لمدة 36 شهرا وذلك ضمن برنامج "دعم التوظيف لرفع المهارات". سعيا إلى تحفيز المنشآت على التوطين ورفع إسهام المواطنين والمواطنات في سوق العمل وإكسابهم المهارات اللازمة التي يحتاجها السوق. وأقرت آلية عمل برنامج دعم التوظيف لرفع المهارات بتوجيه 70%من دعم البرنامج للتوظيف و 30% لدعم التدريب بهدف الاستثمار في رأس المال البشري فيما تمتد فترة الدعم المالي لراتب الموظف المدعوم عن طريق البرنامج إلى 36 شهرا بمعدل 30% من الراتب الشهري للسنة الأولى من الدعم و 20%للسنة الثانية و 10% للسنة الثالثة كما تضاف نسبة إضافية للدعم عند توظيف المنشأة للإناث أو الأشخاص ذوي الإعاقة وعند التوظيف في المدن الصغيرة والقرى وفي حال كان حجم المنشأة 50 عامل فأقل.

وبحسب ضوابط البرنامج فإن الحد الأدنى من الأجر المستحق للدعم 4 آلاف ريال والحد الأعلى من الأجر 10 آلاف ريال ويتركز الدعم في البرنامج على 4 جوانب هي : دعم توظيف الخريجين والخريجات العاطلين عن العمل ودعم التوظيف في المدن والقرى ذات الكثافة السكانية المنخفضة ودعم توظيف الإناث والأشخاص ذوي الإعاقة ودعم التوظيف في المنشآت الصغيرة والمتناهية الصغر. كما يستهدف البرنامج فئتي الوظائف المتاحة في منشآت القطاع الخاص والباحثين والباحثات عن عمل الذين لم يسبق لهم العمل والمنقطعين عن العمل لأكثر من 90 يوما كما يشمل حديثي التخرج. وبدأ صندوق تنمية الموارد البشرية "هدف "بتقديم الدعم للمنشآت لتوظيف السعوديين والسعوديات في برنامج دعم التوظيف لرفع المهارات حيث يستهدف البرنامج تحفيز منشآت القطاع الخاص على التوطين ورفع مساهمة السعوديين والسعوديات في سوق العمل وسط بيئات عمل محفزة ومنتجة ومستقرة ورفع مهارات ممن هم على رأس العمل.

الحياة
AL HAYAT

ليست "حقوق الإنسان" كما يرددون

المصدر: جريدة الحياة الاحد 17 رجب 1440هـ - 24 مارس 2019م
http://www.alhayat.com/article/4625169

فهد الدغيثر

مشكلة بعض منابر الإعلام الغربي الذي تفاجأ ببرامج النهضة السعودية ورؤيتها المستقبلية والقيادة الوثّابة ذات الكاريزما الطاغية سعودياً وعالمياً، اعتقادهم بأن ما يحررونه من مقالات وتقارير غارقة بالمبالغات وقلة المصادر الموثوق بها ستسهم في إفشال هذه النهضة وعزل أو إضعاف هذه القيادة. هذا الاعتقاد وإن كان مؤسسا على تجاربهم في دولهم، لكنه في المملكة بلا قيمة ولا تأثير.

كنت أقرأ قبل يومين مقالة رئيسية في إحدى كبريات الصحف هناك، كتبها مجلس التحرير في الصحيفة وليس كاتباً بعينه، بمعنى أن هذا هو رأي الصحيفة بجميع كتابها وصحافييها. تركز المقالة على شخص ولي العهد السعودي ويتهمونه بممارسة ذرّ الرماد بالعيون، وأن كل الإصلاحات التي يقودها في بلاده ليست إلا أدوات تبرر وجود ما يسمونه بـ«الاعتقالات» وقمع «الحريات» في المملكة. لم أبالغ، فهذا ما توصلت إليه تحليلاتهم حول ما يحدث في السعودية، هذا مع إحسان الظن بأنهم لا يتعمدون الكذب. لا أعلم حقيقة مَن ذلك الجمهور المستهدف الذي يراد منه تصديق مثل هذا الكلام الفارغ من أي أدلة أو مضمون.

في الوقت الذي كنت أطالع هذه المقالة، ومقالة أخرى مضحكة تدّعي أن المبتعثين السعوديين قد يواجهون عقوبة الإعدام! عند عودتهم إن هم تدخّلوا في أي مواضيع سياسية أثناء دراستهم، أقول هنا وعلى شاشات الأخبار يتم نقل تدشين الملك سلمان لأربعة مشاريع ضخمة في مدينة الرياض يقدمها له ولي العهد الأمير محمد بن سلمان صوتاً وصورةً بمساعدة هؤلاء الأبناء والبنات ومعظمهم من أولئك المبتعثين الذين عادوا لوطنهم ونجوا من عقوبة الإعدام.قبل شهر تم إطلاق قمري فضاء سعوديين للمرة الأولى، وتزامناً مع ذلك أسدل الستار على أول دورة لبرنامج «شتاء طنطورة» السياحي العالمي الذي أقيم في محافظة العلا وتم بث فعالياته على الهواء لكل دول العالم وننتظر الدورات القادمة، وأثناء كتابة هذه المقالة تنتهي فترة معرض الكتاب الضخم في الرياض لينتقل إلى مدينة جدة حاملاً معه عناوين كل أنواع المؤلفات الفكرية والتاريخية، قبل ذلك كله كان القطار متوقفاً في طريف ومسابقة الفورميلا العالمية في الدرعية، وفي الجنوب السعودي يتم استعراض مشروع تشييد طريق عقبة عسير - جازان الوعر جداً ليختصر المسافة إلى النصف. كل ذلك في الداخل بينما أرامكو توقع عقداً لبناء أكبر مشروع نفطي مع الصين يضم مصفاة ومجمع بتروكيماويات بعد أن وقعت عقداً ضخماً لبناء مصفاة مماثلة في الهند.

ذاك ما يكتبونه ويروجون له وهذا ما يحدث في داخل المملكة وخارجها من تنمية ونهضة، صمت الحكومة السعودية وتركيزها على البناء وتجاهل كل ما من شأنه تشتيت الاهتمامات، يخرج الرئيس التركي مرة تلو الأخرى كمن فقد أعصابه ليعيد التذكير بقضية جمال خاشقجي التي أشبعت نقاشاً وتغطية إعلامية منحازة من دون أن تؤثر على موقف المملكة قيد أنمله، لا يعلم أردوغان ولا تلك الصحف ولا القنوات المتعددة التي تبث بأموال قطر أن كل ما يقومون به إنما يسهم في ارتفاع شعبية القيادة السعودية وتأييدها.

داخلياً وعطفاً على المشاريع الضخمة والحراك الإيجابي الداخلي التي لا تتسع المقالة لتغطيتها، نشاهد السعوديين في أحلى عصورهم. جودة الحياة تنتشر في كل مكان. الأسواق والمصانع والمكاتب تتزين بوجود المواطنين من مهندسين وموظفين ماليين وإداريين ومخططين وبائعين ومقدمين للخدمة ومكتسبين للمهارة. وفي الجنوب تستمر الحملة العسكرية الحازمة لدحر الميليشيا الإيرانية الطائشة في اليمن .البرامج الترفيهية تغطي كل مدينة سعودية والسعادة تملأ الوجوه وعدد فرص العمل تتنوع وتزيد مع الحاجة للمزيد منها بالطبع لتقليص نسبة البطالة .البيئة العامة أصبحت صديقة للجميع بعد تعديل بعض أنظمة الآداب وتحديد الجهات الأمنية لمراقبتها والعمل تحت مظلة القوانين.

نعم، كانت هناك أصوات تعارض هذه النهضة في الداخل وعدد من هؤلاء تم إيقافهم وتوجيه التهم لهم بالعمل مع جهات أجنبية، هؤلاء سينالون حقوقهم في الدفاع عن أنفسهم أمام القضاء، من غير المعقول أن تمضي أي دولة بهذه السرعة نحو

البناء والتغيير من دون أن تنتبه لمن يريد التعطيل لأسباب قد تصل إلى حد الخيانة العظمى المتمثلة بخدمة أطراف أجنبية تراهن على سقوط الكيان، بل وأنفقت البلايين من الدولارات في سبيل ذلك.
في هذا السياق، لا بد من إيضاح جانب أميركي داخلي مهم يرتبط بحملاتهم المسعورة ضد السعودية، لو لم يوجد الرئيس ترامب في البيت الأبيض ولو لم يكن مؤيداً للمملكة ولو لم يكن اليسار في الغرب يشن أشرس أنواع الهجوم عليه وعلى كل من يتحالف معه لما شاهدنا ربع ما يقومون به، في زمن الرئيس أوباما كانت «حقوق الإنسان» المزعومة في ذيل الاهتمامات عندما كان الحرس الثوري الإيراني وميليشياته الإرهابية تنكل بمئات الآلاف من الأبرياء في سورية الشقيقة قتلاً وتشريداً. لم نقرأ مقالات تتبناها هيئات التحرير هناك دفاعاً عن أرواح أولئك الأبرياء، لم نشاهد أردوغان وأعلام المرتزقين يستعرضون تلك الجرائم ويتباكون ولو تصنعاً عليها.
في النهاية بات واضح لكل مواطن سعودي وعربي أن تلك الجهات لا تملك من المبادئ شيئاً، فهي لم تؤيد الحملات السعودية ضد الفساد التي بدأت في ٢٠١٧ على رغم مطالباتهم لذلك في الماضي. الجهات نفسها لم تؤيد مواجهة التطرف الديني في المملكة ويطلقون على أرباب التطرف صفة «المعارضين» المسالمين. لم يؤيدوا الانفتاح الاجتماعي وعمل المرأة الذي أصموا آذاننا به، ولم يكترث منهم أحد بالمشاريع الطموحة الكبرى التي قد يمتد نموذجها ليشمل دول عربية أخرى في المنطقة لطالما تحدثوا عن الحاجة لتنميتها.
مع مثل هذا النفاق الصارخ والانتقائية الرخيصة في التغطية والانحياز المكشوف للنيل من القيادة السعودية. هل تتوقع تلك الأطراف أن تؤدي حملاتهم الإعلامية إلى أي نتيجة تذكر؟ الواضح لي ولكل مراقب أن الإنفاق على هذا «المشروع» الإعلامي لم يخضع لأي دراسة جدوى ولم يتم تقييم عوامل القوة والضعف والمغامرة قبل تطبيقه .المشهد ليس أكثر من منارات إعلامية تهذي بما لا تعرف وتكرّر الأكاذيب، بينما البلايين من الدولارات والجنيهات تطير في الهواء ولا تعود بأي نفع كما هي حال الطائرات التي تحلق جيئة وذهاباً بلا ركاب.

الرياض
www.Alriyadh.com

مشروع عمل الأطباء في القطاع الخاص.. كيف الحال؟

المصدر: جريدة الرياض السبت 16 رجب 1440هـ - 23 مارس 2019م
http://www.alriyadh.com/1745322

د. عبدالله الحريري

اليوم؛ يظهر على السطح كثير من التوترات والمؤثرات في العلاقة بين الطبيب أو الكادر الصحي بصفة عامة وبين المريض، محورها الخلل في العلاقة، أو ما يطلق عليه علميا العلاقة مع المريض. وتطورت العلاقة إلى الأسوأ لدرجة أننا بدأنا نسمع مرضى وذويهم يعتدون على الأطباء والكادر الصحي، ويلجأون إلى وسائل الإعلام والتواصل لإيصال شكواهم ومعاناتهم، إلى جانب طوابير من المواعيد والأخطاء الطبية، فلماذا وصلنا إلى هذا الحد من التطرف في العلاقة؟ وكيف ستكون النتائج العلاجية عندما لا يقبل أحد الطرفين الآخر؟
مهنة الطب والممارسة الصحية مهنة إنسانية بحتة، وبما أنها تتعامل مع الإنسان، فإنها في غاية الدقة والحساسية، ولا يمكن التعامل معها من المنظور المادي، بل من المنظور المعنوي والنفسي والأخلاقي، وعندما يخضع الممارس الصحي لضغوط المادة ومتطلباتها وإغراءاتها، فإنه من دون أدنى شك سيكون على حساب العلاقة مع المريض، وأيضا جودة الرعاية الصحية. ماذا يبقى للمريض من وقت ورحابة صدر إذا تشتت المعالج بين عمله الحكومي والعمل في القطاع الخاص وحضور المؤتمرات والاجتماعات والتدريب والتعليم؟ وكم يبقى للأبحاث والإبداع وتطوير المهنة؟ وكم يبقى لبيته ونومه وعلاقاته الاجتماعية وتطوير ذاته؟ وكيف يتحمل جسمه هذه الضغوط والاجتهادات في آخر المطاف؟ ماذا نتوقع منه كبشر بعد ذلك؟ الضغط الذي يمارسه الطبيب على نفسه، وانشغاله إلى آخر الليل، أو أن يكون الكشف تجاه المريض سطحيا وغير دقيق، ما يسبب خللا في خطة العلاج، وبالتالي حدوث الخطأ؛ حيث هناك معايير للوقت الذي يجب

أن يمضيه الطبيب مع المرضى، فمن متطلبات أخلاقيات المهنة الليونة والإنصات لشكوى المريض والتخفيف عنه، وإعطاؤه الوقت الكافي في التشخيص والكشف والعلاج والمتابعة؛ لذا نسمع عن شكوى من بعض المرضى أن الطبيب أو الطبيبة غير مبالٍ أو لم يسمع شكواه، أو أن الطبيب أو الطبيبة حاد الطباع أو عصبي أو متوتر، ويحاول زحلقة الحالات، إذا صحت التسمية. معادلة الكسب المادي من دون تنظيم أو تقنين معادلة صعبة في الأصل في جميع دول العالم، والتوازن فيما بينهما أيضا صعب، وعادة من يمتهنون مثل هذه المهن يذهبون إليها على أنها مهن لا تُكسب كبقية المهن، وما يُبذل فيها من مجهود علمي وتدريبي لا يقارن بأغلب المهن.

أعتقد أن الحل في الإفراج عن مشروع السماح للأطباء بالعمل في القطاع الخاص من الأدراج، ففيه كثير من الحلول العملية والمنطقية التي تحفظ حقوق جميع الأطراف.

كاريكاتير

	الإلكترونية الاقتصادية www.aleqt.com **المصدر: جريدة الاقتصادية الاحد 17 رجب 1440هـ - 24 مارس 2019م** http://www.aleqt.com/2019/03/23/article_1565811.html
	OKAZ عكاظ نبض الحقيقة **المصدر: جريدة عكاظ الاحد 17 رجب 1440هـ - 24 مارس 2019م** https://www.okaz.com.sa/article/1714327